هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4 من جدول الأعمال **CX/EXEC 22/83/4**

أكتوبر/تشرين الأول 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والثمانون

14 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

اللجنة الفرعية المعنية بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة التابعة للجنة التنفيذية للدستور الغذائي – التقرير

(من إعداد رئيس اللجنة الفرعية)

مقدمة

1- منذ أن قدمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لأول مرّة مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة كمسألة تحتاج إلى الاهتمام، قام الدستور الغذائي بعقد مناقشات وجمع المعلومات في مناسبات عدة. وبدأت المناقشات في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) التي أنشأت لجنة فرعية تابعة لها لكي تنظر في هذه المسألة باستفاضة أكبر.[1] وفي وقت لاحق، نظرت الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين في هذه المسألة، وأعربت عن تأييدها لضرورة أن يكون الدستور الغذائي مستعدًا لمعالجة القضايا المشتركة والشاملة والناشئة، وطلبت أن تصدر أمانة الدستور الغذائي تعميمًا[2] لجمع المعلومات من الأعضاء والمراقبين بشأن التطورات الجارية المتعلّقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة. ودعمت اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية إعداد التعميم، وإضافة إلى ذلك تم إرسال خطاب إلى جميع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي يدعوهم إلى إجراء محادثات غير رسمية مع رئيس الهيئة ونوابه من أجل تبادل الآراء حول هذه المسألة. وعُرضت لمحة عامة مفصّلة عن هذه المرحلة الأولى من العمل على الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية كتقرير مؤقت للجنة الفرعية.[3]

---

[1] الفقرة 110 من الوثيقة REP21/EXEC 22/82/4.

[2] وردت ردود من 25 عضوًا و10 مراقبين على التعميم. وأُجريت محادثات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين الستة، لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا (أوغندا)، ولجنة تنسيق الدستور الغذائي في آسيا (الصين)، ولجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا (كازاخستان)، ولجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (إكوادور)، ولجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ (فيجي)، ولجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى (المملكة العربية السعودية)، ومع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعهد الأغذية الجيدة (GFI)، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان (IDF)، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

[3] الوثيقة CX/EXEC 22/82/4.

لمحة عامة عن المناقشات التي جرت في الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية والعمل الجاري للجنة الفرعية[4]

2- نظرت اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين، في التقرير المرحلي للجنة الفرعية، وأكّدت مدى تعقيد هذا المجال. وأعرب أعضاء اللجنة التنفيذية عن وجهات نظرهم المتباينة حول سبل المضي قدمًا، بما يشمل الحاجة إلى إتاحة ما يكفي من الوقت للنظر في القضايا المطروحة، والحاجة إلى توافر خبرات محددة أو آليات عمل أخرى للتعامل مع عضوية الدستور الغذائي الأوسع نطاقًا (مثل إنشاء مجموعة عمل إلكترونية تابعة للهيئة). وأقرّت اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين، بأن هذا العمل الجاري للجنة التنفيذية بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة لم يحل دون قيام لجان الدستور الغذائي بعمل جديد بشأن هذه القضايا الناشئة التي تقع ضمن اختصاصات كل منها، باستخدام آليات عمل الدستور الغذائي الحالية. وبالإشارة إلى التقرير المرحلي للجنة الفرعية والتعليقات المقدمة خلال المناقشة والكم الهائل من البيانات الواردة ردًا على التعميم، وافقت اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين، على أن تواصل اللجنة الفرعية النظر بشكل تدريجي في القضايا المطروحة، مسترشدة بتحليل المعلومات التي تم جمعها من خلال التعميم وأوراق الاجتماعات وتقرير الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية.

3- وبدعم من المنظمة، تم بعد ذلك التكليف بإعداد موجز للردود الواردة على التعميمات، أُدرج في المرفق 2 بهذا التقرير. وتم النظر في ذلك من خلال اجتماع افتراضي غير رسمي للجنة الفرعية.

4- واستنادًا إلى موجز الردود الواردة في التعميم، الذي سمح بتكوين فهم أفضل لمدة اتساع نطاق المعلومات المتعلّقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة التي تم جمعها من خلال التعميم والمناقشات غير الرسمية، نظر اجتماع غير رسمي للجنة الفرعية في السبل المحتملة للمضي قدمًا. وأقرّ الأعضاء بأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة تمثّل في آن واحد تحديًا وفرصة للدستور الغذائي وبأنه يتعين على هذا الأخير العمل استنادًا إلى الولاية المنوطة به والمتمثلة في الحفاظ على سلامة الأغذية وتشجيع ممارسات تجارة الأغذية العادلة.

5- وانقسمت الآراء حول ما إذا كان الدستور الغذائي مستعدًا لإدارة مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة. فقد رأى بعض الأعضاء أن الإجراءات والأجهزة الفرعية القائمة مستعدة جيدًا لإدارة المقترحات المتعلّقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة، على الرغم من أنه يمكن لأعضاء الدستور الغذائي أن يستفيدوا من تذكير بكيفية استخدام تلك الإجراءات لتقديم مقترحات عمل بشأن مواصفات جديدة أو منقحة. وشدّد أعضاء آخرون على الحاجة إلى إقامة حوار أعمق يشمل العضوية الأوسع للهيئة.

سبل المضي قدمًا:

6- بفضل المناقشات والتفاعلات المختلفة التي جرت منذ أن طُرح هذا الموضوع لأول مرة كوثيقة مناقشة على الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، يوجد بالفعل قدر كبير من المعلومات في الدستور الغذائي، إضافة إلى الوثائق التي أعدّتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالفعل حول هذا الموضوع. ومع الأخذ بعين الاعتبار الغاية الأولى من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 التي تنص على أنه ينبغي للدستور الغذائي معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب، قد تنظر اللجنة التنفيذية، في دورتها الثالثة والثمانين، في تقديم توصيات إلى الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بالاستناد إلى الأسئلة الأصلية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. واستنادًا إلى عمل اللجنة الفرعية، فإن اللجنة التنفيذية مدعوة، في دورتها الثالثة والثمانين، إلى النظر في القيام بما يلي:

(1) المشورة بشأن الآليات التي يمكن من خلالها لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية تشارك هذه المواضيع المهمة مع اللجان المعنية؛

[4] الفقرات من 70 إلى 85 من الوثيقة REP22/EXEC1.

- ويمكن للجنة التنفيذية، في دورتها الثالثة والثمانين، النظر في القيام بما يلي:

  - التأكيد للدورة الخامسة والأربعين للهيئة على وجود بند بعنوان "المسائل الناشئة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية" في جدول أعمال جميع اجتماعات الدستور الغذائي، يتيح فرصة لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية لتبادل المواضيع ذات الاهتمام مع لجان الدستور الغذائي ذات الصلة.
  - والإشارة إلى أن أمانة الدستور الغذائي تشارك بانتظام المعلومات حول التقارير والمطبوعات ذات الصلة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مع عضوية الهيئة الأوسع من خلال قائمة عناوين المراسلة للدستور الغذائي (Codex-L) والصفحة الإلكترونية للدستور الغذائي.

(2) الطرائق التي تسمح بالنظر في كيفية شروع الدستور الغذائي في مزيد من العمل بشأن هذه المسائل المشتركة واضطلاعه به؛

- ويمكن للجنة التنفيذية، في دورتها الثالثة والثمانين، النظر في القيام بما يلي:

  - التأكيد للدورة الخامسة والأربعين للهيئة على أنه يمكن للإجراءات القائمة في الدستور الغذائي أن تتلقى وتنظر بشكل فعال في مقترحات العمل المتعلقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة، من أجل وضع مواصفات جديدة أو تنقيح القائم منها. وترد هذه الإجراءات في المرفق 1.
  - توصية الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بدعوة الأعضاء والمراقبين إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات التي تم جمعها ردًا على التعميم وكنتيجة للمناقشات غير الرسمية.
  - توصية الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بتشجيع الأعضاء على تقديم مقترحات بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة باستخدام الآليات القائمة.

(3) العمليات التي تسمح للدستور الغذائي بإجراء تقييم شامل وإسناد الأولوية للحاجة المحتملة إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذه القضايا المشتركة.

7- ذكر بعض الأعضاء والمراقبين أن الإجراءات والهياكل الحالية ليست كافية لمواجهة جميع التحديات المتعلّقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة، وأن بعض مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة تحتاج إلى نهج أكثر تنسيقًا وشمولًا من جانب منظومة الدستور الغذائي، وأنه يمكن للأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي أن يستفيدوا من مناقشات أعمق بشأن كيفية معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب.

8- وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للجنة التنفيذية أن تنظر، في دورتها الثالثة والثمانين، في إمكانية توصية الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين بإنشاء مجموعة عمل إلكترونية ترفع تقاريرها إلى الهيئة لاستكشاف الإمكانات المتوافرة للنهوض بتنسيق أفضل بين الأجهزة الفرعية أو استعراض هيكل الدستور الغذائي القائم (الإجراءات و/أو الأجهزة الفرعية) مع الاعتراف بأن ذلك يجب ألّا يمنع الأعضاء من تقديم مقترحات بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة باتباع الإجراءات القائمة.

المرفق 1

إجراءات الدستور الغذائي الحالية المتعلقة بمقترحات أعمال جديدة

ينبغي مراعاة الإجراءات التالية للدستور الغذائي التي يجري وصفها في دليل الإجراءات، قبل الشروع في أعمال جديدة بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة:

- المبادئ العامة للدستور الغذائي (دليل إجراءات الدستور الغذائي، القسم الأول: النصوص الأساسية والتعاريف)
  - الغرض: يقصد من نشر الدستور الغذائي توجيه وتدعيم وإرساء التعاريف واشتراطات الأغذية للمساعدة في تنسيقها، ومن ثم تيسير التجارة الدولية.
  - النطاق: يشمل الدستور الغذائي مواصفات لجميع الأغذية الرئيسية، سواء مصنّعة، أو شبه مصنّعة أو خام، وتوزع على المستهلكين. وينبغي إدراج المواد التي تضاف إلى الأغذية في مراحل التجهيز التالية، بقدر ما تقتضى ضرورة تحقيق الأغراض المحددة للدستور الغذائي.
  - الطابع: تتضمن مواصفات الدستور والنصوص ذات الصلة متطلبات خاصة بالأغذية تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين على منتجات غذائية سليمة، وصحية، وغير مغشوشة وتحمل بيانات توسيم وطريقة عرض على نحو صحيح.
  - تعريف الأغذية لأغراض الدستور الغذائي: أي مادة سواء مصنعة أو شبه مصنعة أو خام معدة للاستهلاك البشري وتشمل المشروبات والعلكة وأي مادة استخدمت في صنع وتجهيز أو معالجة "الأغذية".

- خطوط توجيهية لتطبيق معايير أولويات العمل. (دليل إجراءات الدستور الغذائي، القسم الثاني: وضع مواصفات الدستور والنصوص ذات الصلة)
  - من حيث المبدأ، فإن النهج الذي سيطبق هو النهج القائم على الدليل الذي يعالج عدة عوامل عند فحص اللجنة التنفيذية للاقتراحات المقدمة بشأن أعمال جديدة لوضع أو مراجعة أية مواصفات سلعية. ولا بد أن تحتوي مقترحات المشروعات المعلومات الواردة أدناه:
    (1) حجم الإنتاج والاستهلاك في كل بلد، وحجم ونمط التجارة فيما بين البلدان.
    (2) تنويع التشريعات الوطنية والنتائج الواضحة أو العراقيل المحتملة أمام التجارة الدولية.
    (3) الأسواق الدولية أو الإقليمية المحتملة.
    (4) إمكانية مواءمة السلعة للمواصفات الموحدة.
    (5) تغطية المسائل الرئيسية المتعلقة بحماية المستهلك والتجارة بواسطة المواصفات العامة الموجودة أو المقترحة.
    (6) عدد السلع التي تحتاج إلى مواصفات منفصلة، مع تحديد ما إذا كانت هذه السلع خام أو نصف مصنعة أو مصنعة.
    (7) العمل الذي تقوم به منظمات دولية أخرى بالفعل في هذا المجال و/أو المقترح من جانب جهاز (أجهزة) حكومية دولية ذات صلة.
- الإجراءات الخاصة بتحديد الأولويات في الأجهزة الفرعية: لقد قامت بعض اللجان بإنشاء آليات لاستكشاف الآفاق لتحديد أولويات العمل وتحسين قدرتها على وضع المواصفات أو تعديلها في الوقت المناسب.

المرفق 2

تقرير موجز بشأن ما قدّمه أعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبون كما وردت في الوثائق (CX/EXEC 22/82/4)، و(CCEXEC 83 REP22/EXEC1)، و(EXEC 82/CRD 2)

بيان المحتويات

المقدمة.....6

الفصل الأول: شكل النظم الجديدة للأغذية والإنتاج 6

اللحوم والمأكولات البحرية ومنتجات الألبان المُستَزرَعة 7

المكونات المشتقة من التخمير 8

بدائل البروتين النباتية 9

الأعشاب البحرية.....10

الحشرات الصالحة للأكل 11

الأغذية التي يتم إنتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد.....12

الطحالب الدقيقة.....13

الفصل الثاني: هيكلية هيئة الدستور الغذائي للتعامل مع النظم الجديدة للأغذية والإنتاج. 13

ملخص الردود على الأسئلة المتعلقة بنصوص وهيكليات هيئة الدستور الغذائي الحالية التي تتعامل مع النظم الجديدة للأغذية والإنتاج 14

المضي قُدماً لهيئة الدستور الغذائي نحو نظم جديدة للأغذية والإنتاج......16

المقدمة

1- تعتبر النظم الجديدة للأغذية والانتاج مجالًا ينمو بسرعة بالفعل، ومن المحتمل جدًا أن ينمو هذا المجال أكثر بمرور الوقت، وبالتالي بدأت المناقشات في هيئة الدستور الغذائي حول ما إذا كان يجب التعامل مع النظم الجديدة للأغذية والانتاج وكيفية فعل ذلك. وتماشيًا مع هذه المناقشات، تم إصدار رسالة التعميم (CL 2022/06-EXEC) لجميع الأعضاء والمراقبين للحصول على ملاحظات بشأن النظم الجديدة للأغذية والانتاج. ويقدم هذا التقرير تحليلًا للمعلومات التي تم تلقيها من خلال رسالة التعميم[5] والمشاورات غير الرسمية[6] بين رئيس اللجنة الفرعية والأعضاء والمراقبين المهتمين التي عقدت بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2022. وفي أي وقت يتم فيه استخدام مصطلحات مثل بعض، والعديد، ومعظم، وأغلب الأعضاء في هذا التقرير، فإن ذلك يشير إلى المجموعة الفرعية لأعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين الذين قدموا ملاحظات حول هذه القضية وليس أعضاء هيئة الدستور الغذائي ككل.

2- تشير الردود إلى أنه في حين أن بعض الأعضاء لديهم تجربة مع العديد من النظم الجديدة للأغذية والانتاج، الا أنه لا تزال هناك حاجة لفهم ومعرفة المزيد حول القضايا المحتملة لسلامة الأغذية، والتنظيم، والتوسيم، والتغذية، والجودة المتعلقة بالنظم الجديدة للأغذية والانتاج المحددة. وأكد الأعضاء والمراقبون على مدى تعقيد هذا المجال وأعربوا عن وجهات نظر مختلفة حول التأثيرات المحتملة والمسارات للمضي قُدما.

3- في ما يتعلق بضرورة أن تبدأ هيئة الدستور الغذائي العمل في ما يتعلق بهذه المسألة، يتفق معظم الأعضاء والمراقبين على أن تعديل مواصفات هيئة الدستور الغذائي الحالية أو تطوير مواصفات جديدة يمكن أن يقلل الحواجز التجارية المستقبلية ويوفر إطارًا تنظيميًا عالميًا أكثر تناسقًا لهذه المنتجات. ويجب أن تكون القواعد الجديدة أو المعدلة مرنة بما يكفي حتى لا تُقيّد الابتكار التكنولوجي في المستقبل. ولا يوجد اتفاق على الآليات التي ستستخدمها هيئة الدستور الغذائي للتطرق إلى النظم الجديدة للأغذية والانتاج، وعلق معظم الأعضاء والمراقبون بأن الهيئات الفرعية القائمة، وكذلك الإجراءات الواردة في دليل الإجراءات، مجهزة تجهيزًا جيدًا وهي كافية لبدء العمل على النظم الجديدة للأغذية وبالتالي على الإنتاج، بينما يعتقد الأعضاء والمراقبون الآخرون أن هناك حاجة لإنشاء هيئات فرعية جديدة. وسترد الاقتراحات والمخاوف الرئيسية التي حددها الأعضاء والمراقبون في الفصل الثاني من هذه الوثيقة.

الفصل الأول: شكل النظم الجديدة للأغذية والانتاج

4- من أجل التوضيح بشكل أفضل، يعتقد بعض الأعضاء والمراقبين أن تعريف "الغذاء الجديد" يجب أن يتم شرحه ومناقشته بمزيد من التفصيل. ويعتبر العديد من الأعضاء أن غالبية الأغذية الجديدة التي تم تسلّيط الضوء عليها في الوثيقة ليست أغذية بحد ذاتها، ولكنها عمليات غير تقليدية لإنتاج الأغذية. ولا يزال بعض الأعضاء، وخاصةً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يفتقرون

[5] الملاحظات من الأرجنتين، وأستراليا، وكندا، وشيلي، والصين، ومنتدى السلع الاستهلاكية، وكوستاريكا، والدانمرك، والإكوادور، وجمهورية مصر العربية، والرابطة الأوروبية للأغذية النباتية، ومكونات الأغذية المتخصصة في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، والرابطة الأوروبية للبروتين النباتي، وفيجي، وقطاع صناعة الأغذية في آسيا، ومعهد الغذاء الجيد، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والهيئة الدولية للطرق الموحدة لتحليل السكر، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان، والهند، وإندونيسيا، والأمانة الدولية للحوم، واليابان، وكازاخستان، والمملكة العربية السعودية، وماليزيا، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، وتايلند، وأوغندا، والمملكة المتحدة، وأوروغواي، والولايات المتحدة الأمريكية.

[6] عُقدت مناقشات غير رسمية مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعهد الغذاء الجيد، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان، والولايات المتحدة الأمريكية والمنسقين الإقليميين الستة: اللجنة التنسيقية لأفريقيا (أوغندا)، واللجنة التنسيقية لآسيا (كازاخستان)، واللجنة التنسيقية لأمريكا اللاتينية (إكوادور)، واللجنة التنسيقية لأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ (فيجي)، واللجنة التنسيقية للشرق الأدنى (المملكة العربية السعودية).

إلى المعرفة والمعلومات الأساسية لإجراء تقييمات السلامة للعمليات البديلة لإنتاج البروتين. وعليه، يُعرب معظم المراقبين عن قلقهم بشأن توسيم هذه العلامات، خاصةً تلك التي تهدف إلى استبدال منتج موجود.

5- سيتم أدناه مناقشة الموضوعات الرئيسية التي تم تسلّيط الضوء عليها في رسالة التعميم من قِبل أعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين من أجل نظم جديدة للأغذية والإنتاج.

اللحوم والمأكولات البحرية ومنتجات الألبان المُستَزرَعة

المخاوف التنظيمية

6- في العديد من المناطق، يوجد بالفعل إطار تنظيمي وتتطلب منتجات اللحوم المستزرعة ترخيصًا مسبقًا قبل طرحها في الأسواق. ولدى بعض الأعضاء الذي قدموا ردودهم طلبات بالفعل ولديهم منتجات تم الموافقة عليها للبيع. وفي الوقت نفسه، لم يتلق آخرون بعد طلبات تخص هذه الأغذية. وفي البلدان الأعضاء الأخرى، لا توجد مواصفات أو أطر وطنية للتعامل مع الأغذية الجديدة. كما أعرب العديد من المراقبين عن الحاجة إلى تعريف مشترك مقبول للأغذية ذات الأنسجة المعَدَّلة مثل زراعة الخلايا / اللحوم المستزرعة.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

7- يتفق بعض الأعضاء على عدم وجود أي متطلبات محددة لتوسيم هذه المنتجات. وأشار أعضاء ومراقبون آخرون إلى أن الأغذية الجديدة قد يكون لها متطلبات توسيم إضافية لتوفير معلومات عن أي خاصية أو ميزة غذائية محددة، ولضمان عدم تضليل المستهلكين، وأن تكون لديهم المعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات غذائية مستنيرة وصحية ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض الأعضاء أنه قد تكون هناك مخاوف متعلقة بمسببات الحساسية الغذائية عندما يتعلق الأمر بمصادر الغذاء الجديدة. وذكر أحد الأعضاء أن المستهلكين اعتادوا منذ فترة طويلة على استخدام كلمة "استنبات" في سياق "الحليب"، والتي يعرفون أنها تشير إلى منتجات الألبان المخمرة التي تم تلقيحها بمستنبتات بكتيرية. وعند استخدام مصطلح "مستنبت" أيضًا لوصف الحليب المصنوع من تقنية استنبات الخلايا، فإنه قد يتم تضليل المستهلكين عن غير قصد.

الجوانب الغذائية

8- بالنسبة للأعضاء الذين يجرون التقييمات الخاصة بالأغذية الجديدة قبل طرحها في الأسواق، فإنه يتم النظر في السمة الغذائية للأغذية. وشدّد بعض الأعضاء على أن القيمة الغذائية للأغذية الجديدة لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن الأغذية التي يُعتزم استبدالها. كما تم تسلّيط الضوء على إغناء الأغذية بالفيتامينات والمعادن لمواءمة السمة الغذائية أو إنشاء بدائل ذات سمة غذائية "أكثر صحية" (على سبيل المثال، مستوى أقل من الدهون المشبعة، ومستوى أعلى من الألياف).

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

9- يتفق العديد من الأعضاء على أن الأغذية الجديدة يجب أن تخضع لتقييم السلامة، كما يجب على سلطات سلامة الأغذية التأكد من أن مرافق الإنتاج نظيفة، وتقوم بتنفيذ تدابير لتقليل التلوث أو منعه، وأنه يتم اتباع ممارسات التصنيع الجيدة. ويرى بعض الأعضاء أنه من المهم تنفيذ نهج وقائي قائم على تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة أو بنية تحتية تنظيمية. واعتبر أعضاء آخرون أن التركيز الأساسي من منظور سلامة الأغذية ينبغي أن يكون مبنيًا على اختبار المنتج النهائي لتأكيد سلامة الأغذية للاستهلاك. واعتبر أحد الأعضاء أنه بسبب الزيادة المحتملة للاستجابة لمسببات الحساسية للبروتينات بالنسبة للخلايا الأولية، سيكون من المفيد تطوير قوائم

لمسببات الحساسية تخص كل نوع والتي يمكن اختبارها بالنسبة للحوم المستزرعة، قبل الاستهلاك أو التجارة. واعتبر أحد المراقبين في هيئة الدستور الغذائي أنه بالنظر إلى العدد الكبير من عمليات تضاعف الخلايا التي تحدث، ينبغي تقييم إمكانية حدوث تغييرات جينية.

الجوانب المتعلقة بالجودة

10- رأى العديد من الأعضاء أن المنتجات الجديدة ينبغي أن يتم وصفها بشكل كامل، بما في ذلك وصف تفصيلي لعملية التصنيع وتركيب الأغذية، وجوانب سلامة الأغذية وجودتها. إن تقييم ما قبل الطرح في الأسواق بالنسبة للحوم أو المأكولات البحرية أو منتجات الألبان المستزرعة التي وضعها العديد من الأعضاء يجب أن يُراعي خصائص جودة الأغذية الجديدة.

أي مسائل أخرى تتعلق بمهمة هيئة الدستور الغذائي

11- تُجري الحكومات والأوساط الأكاديمية و/ أو القطاع الخاص الابحاث في بعض المناطق. وفي بعض البلدان الأعضاء، يُنظر الى اللحوم الحلال والمأكولات البحرية ومنتجات الألبان المستزرعة (أي مصدر للخلايا الجذعية) كأحد المخاوف الرئيسية.

المكونات المشتقة من التخمير

المخاوف التنظيمية

12- قد لا تكون بعض منتجات التخمير جديدة حيث يتم توزيعها بالفعل في بعض البلدان الأعضاء. ومع ذلك، قد تتطلب الأنواع الجديدة من المكونات المشتقة من التخمير موافقة قبل طرحها في الأسواق. ويمكن تنظيم بعض المكونات كمضافات غذائية بموجب اللوائح القائمة في بعض المناطق. ويقوم العديد من الأعضاء بعملية مراجعة للسياسات والتشريعات الوطنية الخاصة بهذه المنتجات. وسلّط أحد البلدان الأعضاء الضوء على حالة ستيفيو جليكوسايدز (Steviol glycosides) من التخمير (INS 960b)، والتي نظرت فيها هيئة الدستور الغذائي بعد المراجعة التي أجرتها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وتم إدراج الأحكام الخاصة بستيفيو جليكوسايدز (Steviol glycosides) لمجموعة من فئات الأغذية في المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

13- اتفق معظم الأعضاء على أنه في ما يتعلق بالمكونات المشتقة من التخمير، يجب أن تراعي إرشادات التوسيم الملصقات المناسبة لمسببات الحساسية بما في ذلك الإعلان البارز عن المكونات التي قد تسبب الحساسية المفرطة باستخدام مصطلحات يفهمها المستهلكون بشكل كامل.

الجوانب الغذائية

14- يذكر بعض الأعضاء أنه من المهم من الناحية الغذائية تحديد محتوى البروتين والدهون والأحماض الأمينية والمركبات الأخرى. وبما أن قابلية هضم هذا المحتوى الغذائي مسألة هامة أيضًا، فإنه يمكن أيضًا تحليل المساهمة الغذائية لهذا النوع من المنتجات.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

15- اقترح بعض الأعضاء استخدام منهجية تحليل المخاطر لتحديد المخاطر الكيميائية والمادية والميكروبيولوجية، ولتقييم تأثير كل من العمليات المحددة على المخاطر المرتبطة بالمخاطر التي تم تحديدها. وقد تتطلب الميكروبات الجديدة موافقة مسبقة قبل الطرح في الأسواق لتقييم سلامة المكونات التي تنتجها. وبالمثل، يجب تقديم إرشادات لدعم تقييم ما إذا كانت المكونات المخمرة تحتوي على

ملوثات سامة و/ أو كائنات ذات عناصر وراثية مقاومة للمضادات الحيوية. واعتبر أحد المراقبين أنه ينبغي ضمان استخدام السلالات غير المسببة للأمراض التي لا تنتج نواتج أيض ضارة.

الجوانب المتعلقة بالجودة

16- ناقش الأعضاء أهمية وجود طرق تم التحقق منها لتوصيف منتجات التخمير.

أي مسائل أخرى تتعلق بمهمة هيئة الدستور الغذائي

17- أعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن مستوى الكحول في هذه المنتجات وأشار إلى التشريعات الوطنية في بعض البلدان الأعضاء التي تستند إلى أسس دينية وتتطلب أن تكون جميع المنتجات خالية من الكحول. واعتقد عضو آخر وأحد المراقبين أنه قد يكون من المفيد لهيئة الدستور الغذائي أن تنظر في التمييز بين منتجات الكتلة الحيوية والمنتجات المخمرة القائمة على الدقة، بالنظر إلى الاختلافات في التقنيات والمنتجات الناتجة، فضلاً عن وضعها التنظيمي.

بدائل البروتين النباتية

المخاوف التنظيمية

18- أفاد العديد من الأعضاء أن مجموعة كبيرة من البروتينات النباتية قد تم استهلاكها كغذاء لفترة طويلة في مناطقهم، وبالتالي فهي لا تعتبر أغذية جديدة. ومع ذلك، قد تتطلب بعض المكونات النباتية الجديدة تقييمًا تنظيميًا. فعلى سبيل المثال، يجب أن يخضع حليب الأطفال القائم على البروتينات البديلة للتقييم قبل طرحه في الأسواق، ويعتبر جديدًا في مجتمع الرضع.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

19- طرح بعض الأعضاء والمراقبين موضوع المصطلحات المسموح بها وغير المسموح بها لهذه المنتجات باعتبارها مشكلة. وبالنسبة لبعض الأعضاء، تتعلق هذه القضايا باستخدام أسماء الأغذية الحيوانية التقليدية في المنتجات الغذائية النباتية (مثل، حليب اللوز وحليب الشوفان)، وبالنسبة للأعضاء الآخرين، كانت القضية هي الإعلان عن القيم الغذائية المضللة أو الغامضة على ملصقات المنتجات النباتية. وعلاوة على ذلك، ذكر أحد المراقبين أن تعريف "النباتي" و "المستند إلى النبات بنسبة 100في المائة" لم يتم تحديده بوضوح في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى إرباك المستهلك في ما يتعلق بما إذا كانت المنتجات التي تحمل هذه العلامات هي فيجن، أو نباتية، أو تحتوي على مكونات مشتقة من الحيوانات، أو أنه قد تم إنتاجها باستخدام جينات حيوانية أو جرثومية. كما سلّط مراقب آخر الضوء على اعتقاده أنه لا ينبغي تسمية هذه المنتجات بالإشارة إلى الأنواع الحيوانية أو أية مصطلحات مأخوذة من تجارة اللحوم/ الأسماك.

الجوانب الغذائية

20- قد تحتوي اللحوم النباتية وبدائل الألبان على سمات غذائية تختلف عن الأغذية التقليدية. ويسمح بعض الأعضاء بتعزيز المنتجات النباتية؛ ومع ذلك، فإن الآخرين لديهم محددات في هذا الصدد. وأعرب بعض الأعضاء عن قلق آخر يتمثل في التوافر البيولوجي وجودة البروتينات النباتية، بالإضافة إلى العناصر الغذائية الأخرى. ففي السنوات الأخيرة، ظهرت مشكلات تتعلق بمستويات عالية من الصوديوم والدهون المشبعة والسكر في بعض بدائل البروتين النباتي.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

21- أشار بعض الأعضاء إلى أن الاعتبارات الرئيسية للسلامة تشمل نظام الإنتاج (التخمير، والمعالجة الميكانيكية، والاستخراج الكيميائي)، والمنتجات (البروتين ذو الأهمية) والمنتجات الثانوية (مضادات التغذية، والمواد السامة)، وسمات الأحماض الأمينية، ومستوى الاستقرار، والتعرض الغذائي، وسلامتها في الاستخدام المقصود. واعتبر عضو آخر أن التركيز الأساسي من منظور سلامة الأغذية ينبغي أن يكون على اختبار المنتج النهائي للتأكد من سلامة الأغذية للاستهلاك.

الجوانب المتعلقة بالجودة

22- اقترح أحد الأعضاء إمكانية إنشاء حد أدنى من محتوى البروتين الخام والدهون والمكونات الإضافية لضمان جودة المنتجات. بينما أوصى عضو آخر باستخدام طرق حساسة للكشف عن الشوائب المتعلقة بالعملية والمكونات المضادة للتغذية التي قد تكون موجودة.

أي مسائل أخرى تتعلق بمهمة هيئة الدستور الغذائي

23- وفقًا لبعض الأعضاء، لا تتناسب المنتجات النباتية والبروتينات البديلة الأخرى مع الرموز الحالية للنظام المنسق (Harmonized System) التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية، وهي منظمة بصفة مُراقب في هيئة الدستور الغذائي. ولا تعكس رموز النظام المنسق نطاق المكونات المستخدمة حاليًا في البروتينات النباتية البديلة أو التركيبات المختلفة التي تنشأ في هذه الفئة، مما يؤدي إلى الغموض، وتؤدي في بعض الحالات إلى معدلات رسوم أعلى للمنتجين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم إلى أسواق أخرى.

الأعشاب البحرية

المخاوف التنظيمية

24- يتم بالفعل استهلاك الأعشاب البحرية وتنظيمها في العديد من المناطق، ولا تُعتبر في هذه الحالة غذاءً جديدًا وتقع ضمن الأطر التنظيمية الحالية. كما يتم استخدام بعض هذه المنتجات في الأعلاف. وذكر بعض الأعضاء أن الأنواع الجديدة من الأعشاب البحرية قد تتطلب موافقة مسبقة قبل طرحها في الأسواق كأغذية جديدة. ولا يمتلك بعض الأعضاء الآخرين تشريعات محددة للأعشاب البحرية.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

25- لا يوجد لدى معظم الأعضاء متطلبات محددة لتوسيم الأعشاب البحرية. وقام أحد الأعضاء باستحداث نظامًا طوعيًا لتوسيم المنتجات التي تحتوي على نسبة عالية من اليود، لإبلاغ المستهلكين بالمخاطر المحتملة من الإفراط في تناول الطعام، خاصةً بالنسبة للفئات الضعيفة. ووضعت هيئة الدستور الغذائي بالفعل مواصفة إقليمية للأعشاب البحرية، وهي المواصفة الإقليمية (CXS 323R-2017) لمنتجات الأعشاب البحرية من نوع لافر (Laver). وتتناول هذه المواصفة الإقليمية احتياجات التوسيم الخاصة بهذا المنتج باستخدام المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقًا (CXS 1-1985).

الجوانب الغذائية

26- يوجد حاليًا معلومات محدودة من الأعضاء في ما يتعلق بالجوانب الغذائية للأعشاب البحرية. ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك الكثير من الفوائد الغذائية التي تم الإفادة بها في الأدبيات المتعلقة باستخدام كل من الغذاء والأعلاف. ومع ذلك، لا توجد مطالبات صحية مصرح بها يمكن أن تُشير إلى استهلاك الأعشاب البحرية كغذاء.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

27- تشمل المخاوف الرئيسية المتعلقة بسلامة الأغذية التي ناقشها الأعضاء والمراقبون إمكانية وجود معادن ثقيلة، ومستويات يود زائدة، وغيرها من الملوثات مثل مبيدات الآفات والسموم البحرية. ومن المهم للغاية أن يكون المرء على دراية بالاختلافات الكبيرة بين الأنواع المختلفة من الأعشاب البحرية في ما يتعلق بمكوناتها، بما في ذلك المحتويات الخطرة مثل اليود والمعادن وغيرها من عوامل الخطر مثل السموم الحيوية. ويضع بعض الأعضاء قيودًا على مستوى المعادن الثقيلة في الأعشاب البحرية.

الجوانب المتعلقة بالجودة

28- وضعت هيئة الدستور الغذائي بالفعل مواصفة إقليمية للأعشاب البحرية، وهي المواصفة الإقليمية (CXS 323R-2017) لمنتجات الأعشاب البحرية من نوع لافر (Laver). وتتناول هذه المواصفة الإقليمية التركيبة الأساسية وعوامل الجودة والأوزان والمقاييس. ويتم تناول طرق التحليل وأخذ العينات ضمن المواصفة الإقليمية وذلك من خلال الرجوع إلى طرق التحليل وأخذ العينات الموصى بها (CXS 234-1999).

الحشرات الصالحة للأكل

المخاوف التنظيمية

29- في الوقت الحالي، هناك اهتمام متزايد باستخدام الحشرات للأغذية والأعلاف، حيث إن المنتجات الجديدة منها هي قيد التطوير. في الوقت الذي تحظى فيه مجموعة متنوعة من الحشرات الصالحة للأكل بشعبية كبيرة ولها تاريخ من الاستخدام الآمن للاستهلاك البشري في بعض المناطق، يمكن اعتبار بعض أنواع الحشرات والمنتجات الصالحة للأكل كغذاء جديد. ولا يوجد لدى بعض الأعضاء تشريعات تتعلق بالحشرات، وبالنسبة للبعض الآخر من الأعضاء يتم النظر في الحشرات الصالحة للأكل على أساس كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كان الحصول على موافقة مسبقة قبل طرحها في الأسواق أمرًا ضروريًا. وبالنسبة للأعضاء الذين يتبعون النهج الإسلامي في تنظيم بعض المنتجات الغذائية، لا تعتبر بعض الحشرات طعامًا حلالًا.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

30- إنّ مصدر القلق الرئيسي في ما يتعلق بتوسيم الحشرات الصالحة للأكل هو المواد المسببة للحساسية. وأشار بعض الأعضاء إلى احتمالية حصول تفاعل متصالب (cross-reactivity) في ما يتعلق بالحساسية من المحاريات/ القشريات.

الجوانب الغذائية

31- يصعب تعميم التركيب الغذائي للحشرات الصالحة للأكل، بسبب العدد الكبير من الأنواع المستهلكة. ومن المعروف أن الحشرات الصالحة للأكل تحتوي على مستويات عالية من البروتين، وبالتالي يعتقد بعض الأعضاء أنها يمكن أن تكون بدائل جيدة للمصادر التقليدية لهذه المغذيات كبيرة المقدار.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

32- ارتبطت المخاوف الرئيسية المتعلقة بسلامة الأغذية من وجهة نظر العديد من الأعضاء بممارسات الإنتاج المتعلقة بالتغذية وظروف التكاثر والإدارة العامة للحشرات التي يمكن أن تحدد تلوثها بالملوثات الميكروبيولوجية والكيميائية. وأشار بعض الأعضاء والمراقبين إلى الحاجة إلى إجراء تقييم لمخاطر الحساسية للحشرات والمنتجات القائمة على الحشرات، لا سيما بسبب الحشرات والقشريات التي تنتمي إلى نفس عائلة المفصليات وبالتالي هناك درجة من الحساسية المتقاطعة.

الجوانب المتعلقة بالجودة

33- اقترح أحد الأعضاء تنفيذ معيار لضمان الحد الأدنى من محتوى الرطوبة والبروتين الخام والدهون والمواد الخام الإضافية التي يمكن أن تضمن السلامة من الميكروبات.

الأغذية التي يتم إنتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد

المخاوف التنظيمية

34- تُستخدم عملية الإنتاج هذه حاليًا في بعض المناطق لعدد من تطبيقات المنتجات المختلفة ومن المحتمل أن تُستخدم في تطبيقات إضافية بمرور الوقت، بما في ذلك تجميع المكونات النباتية والحيوانية والميكروبية. ولن تتطلب الأغذية التي يتم انتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد مراجعة إضافية ما لم يختلف استخدام المنتَج المطبوع بشكلٍ كبير عن تلك الاستخدامات المسموح بها بالفعل بالنسبة للمكونات. ومن المحتمل أن تتكون هذه الأغذية من العديد من المكونات، والتي قد تتطلب أو لا تتطلب موافقة مسبقة قبل طرحها في الاسواق.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

35- اقترح أحد الأعضاء أنه عند تصنيع الأغذية التي يتم انتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد، فإن حبر الطعام المعالج بشكل مسبق ضروري للغاية، وبما أن العناصر الغذائية والمكونات الوظيفية المحددة مُعبّأة بشكل مسبق أو موزعة في شكل خرطوشة كحبر غذائي، يجب وضع علامة على حبر الطعام على أنه "حبر للأغذية التي يتم انتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد" بحيث يمكن تمييزها عن المكونات الغذائية العامة.

الجوانب الغذائية

36- أبرز أحد الأعضاء اعتقاده أنه بالنظر إلى الدرجة الكبيرة من عملية المعالجة عند إنتاج الأغذية من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد، فقد تكون هناك حاجة إلى التعزيز بالفيتامينات أو المعادن لتعويض خسائر المعالجة. وقد تساعد الأغذية التي يتم إنتاجها من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد في توفير التغذية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الجهاز الهضمي، مثل مشاكل البلع. وذكر عضو آخر بأنه لم يكن من الواضح ما إذا كان لعملية الإنتاج هذه أي علاقة مهمة بالتغذية.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

37- أفاد أحد الأعضاء أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تسبب بعض المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية، مثل الانتقال المحتمل للمواد الكيميائية من الطباعة ثلاثية الأبعاد إلى الأغذية، وعدم القدرة على تنظيف جميع الأسطح التي تتلامس مع حبر الطعام. وسلّط عضو آخر الضوء على اعتقاده أنه قد يكون من المفيد النظر فيما إذا كانت هناك أي قواسم مشتركة واسعة في المصادر المحتملة لمخاطر الميكروبات المرتبطة بعملية الإنتاج هذه والتي يمكن أن تكون تركيزًا مفيدًا لتطوير ممارسات التصنيع الجيدة القابلة للتطبيق على نطاق واسع بما يتجاوز تلك التي يتم استخدامها في إنتاج الغذاء.

الجوانب المتعلقة بالجودة

38- في إحدى الدول الأعضاء، تم اختبار السمات الحسية وسمات الجودة للتأكد من استيفاء المنتج للمواصفات. واعتبر عضو آخر أنه نظرًا لطبيعة الحبر الذي يحتوي على كمية كبيرة من العناصر الغذائية والمكونات الوظيفية، كان من الضروري وضع معايير لضمان الجودة.

أي مسائل أخرى تتعلق بمهمة هيئة الدستور الغذائي

39- سلّط أحد الأعضاء الضوء على الحاجة الى تعضيد ثقة المستهلك في هذه المنتجات. واعتبر عضو آخر أنه قد يكون من المفيد أيضًا النظر في تضمين الطباعة رباعية الأبعاد. إنّ البعد الرابع هو الوقت، وبالتالي فإن الشيء المطبوع بتقنية الأبعاد الأربعة لديه القدرة على تغيير خصائصه بمرور الوقت أو مع إضافة عامل خارجي مثل درجة الحرارة (على سبيل المثال، تغيير الشكل).

الطحالب الدقيقة

المخاوف التنظيمية

40- هناك أنواع قليلة من الطحالب الدقيقة والمنتجات المشتقة من الطحالب الدقيقة المستخدمة بالفعل في المنتجات الغذائية في معظم المناطق. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة قبل الطرح في الأسواق كنوع جديد من الأغذية. وبالاعتماد على الاستخدام المقصود للطحالب الدقيقة (أو المنتجات المشتقة من الطحالب الدقيقة)، قد يتطلب الأمر موافقة مسبقة قبل الطرح في الأسواق باعتبارها مادة غذائية.

جوانب التوسيم المتعلقة بحماية المستهلك وممارسات التجارة العادلة

41- لم يشر الأعضاء إلى أي جوانب ذات صلة في ما يتعلق بتوسيم الطحالب الدقيقة. وأشار أحد المراقبين إلى عدم وجود تعريف مشترك متفق عليه للطحالب الدقيقة.

الجوانب الغذائية والجوانب المتعلقة بالجودة

42- سلّط أحد الأعضاء الضوء على اعتقاده بأن المواصفة يجب أن تحدد الحد الأدنى من محتوى البروتين ومحتوى الفيتامينات ومحتوى الأحماض الدهنية الأساسية في الطحالب الدقيقة لضمان اتساق الجودة.

الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية

43- وفقًا لأحد الأعضاء، قد يحدث التراكم الأحيائي للمعادن الثقيلة ومبيدات الآفات والملوثات الأخرى في الطحالب الدقيقة وقد يشكل ذلك خطرًا على الصحة. وأشار عضو آخر إلى أنه كما هو الحال مع أي نبات يستخدم للغذاء، من المهم النظر في ما إذا كانت هناك سموم ومضادات للتغذية التي يتم انتاجها إما بشكل أساسي أو استجابة لظروف نمو معينة يمكن أن تثير مخاوف تتعلق بالسلامة.

الفصل الثاني: هيكلية هيئة الدستور الغذائي للتعامل مع النظم الجديدة للأغذية والإنتاج.

44- سلّط بعض الأعضاء والمراقبين الضوء على اعتقادهم بأن المواصفات الأفقية ومواصفات المنتَج الحالية الخاصة بهيئة الدستور الغذائي يمكن أن تغطي جزئيًا بعض متطلبات النظم الجديدة للأغذية والانتاج، ولكن لا يبدو أنها مناسبة للتطبيق المباشر على بعض الأغذية الجديدة التي تم تسويقها بالفعل في بعض المناطق. ويعتقد معظم الأعضاء أنه قد يكون من السابق لأوانه النظر في تغيير الهيكليات الحالية (الهيئات الفرعية) والعمليات (الواردة في دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي) في الوقت الذي لم تحدد فيه لجنة ما أو عضو ما قضية معينة لتتعامل معها هيئة الدستور الغذائي. ورأى هؤلاء الأعضاء أنه ما لم يقدم عضو أو مراقب شيء محدد لا يمكن التعامل معه من خلال الهيكلية الحالية، لا يوجد عندها مبرر لطرح نهج جديد داخل هيئة الدستور الغذائي.

45- اعتبر معظم الأعضـــاء والمراقبين أن هناك حاجة إلى العمل لتحديد الثغرات في ســـلامة الأغذية والتجارة المرتبطة بظهور تكنولوجيات جديدة للأغذية الزراعية. وفي حالة تحديد الثغرات، يمكن وقتها النظر في ســـبب وجودها وإيجاد الحلول الممكنة. ويجب المضـــي قدمًا في العمل الجديد عندما يكون مدعومًا بالعلوم الكافية وعندما يكون هناك تجارة دولية كبيرة، بما يتفق مع مبادئ العمل لتحليل المخاطر في هيئة الدستور الغذائي وإجراء التقييم وفقًا لمعايير هيئة الدستور الغذائي لتحديد أولويات العمل.

46- أشار بعض الأعضاء إلى الحاجة إلى إنشاء هيئات فرعية جديدة أو مراجعة اختصاصات الهيئات القائمة لاستيعاب الطلب على المواصفات المرجعية الدولية للنظم الجديدة للأغذية والإنتاج.

ملخص الردود على الأســـئلة المتعلقة بنصـــوص وهيكليات هيئة الدســـتور الغذائي الحالية التي تتعامل مع النظم الجديدة للأغذية والإنتاج

هل تغطي مواصفات هيئة الدستور الغذائي الحالية القضية (القضايا) المحددة؟

47- يعتقد معظم الأعضاء والمراقبين في أن مواصفات هيئة الدستور الغذائي الأفقية تغطي جزئيًا قضايا سلامة الأغذية والتوسيم. وقد تكون بعض المواصفات العمودية الحالية قابلة للتطبيق أيضًا على الأغذية الجديدة إذا كانت مرتبطة بمنتج يمتلك مواصفات لهيئة الدستور الغذائي بالفعل (على سبيل المثال؛ المواصفة الإقليمية CXS 323R-2017 لمنتجات لافر (Laver)؛ والمواصفة العامة لمنتجات البروتين النباتي – CXS 174-1989 – والمواصفة العامة لمنتجات بروتين الصويا – CXS 175-1989 – والمواصفة لمنتجات بروتين القمح بما في ذلك جلوتين القمح – CXS 163-1987 – والمواصفة الإقليمية لمعجون فول الصويا المخمر (آسيا) – CXS 298R-2009 – والمواصفة الإقليمية لمنتجات فول الصويا غير المخمرة – CXS 322R-2015؛ والارشادات العامة لاستخدام منتجات البروتين النباتي في الأطعمة (CXG 4-1989). ومع ذلك، فإن مدى تغطية مواصـــفات هيئة الدســـتور الغذائي الحالية لجميع المخاوف المتعلقة بالصـــحة والســـلامة أو التوسـيم أو التجارة ذات الصـلة من شـأنه أن يتطلب مزيدًا من التقييم، كما وقد تكون النصـوص الحالية التي تغطي جوانبًا معينة مثل تقييم مدى الحساسية (مثل CXG 45-2003) بحاجة إلى تحديث. ويمكن للجان المحددة استخدام الآليات الموجودة لتقييم ما إذا كانت المواصـفات الحالية تعالج بشـكلٍ كافٍ القضـايا المحددة في رسـالة التعميم. وعلاوة على ذلك، يعتبر بعض الأعضـاء والمراقبين أن هذه منتجات جديدة، وبالتالي فإن مواصفات هيئة الدستور الغذائي الحالية لن تغطي تلك القضايا المحددة.

إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي اذاً مواصـفات هيئة الدسـتور الغذائي التي تحتاج إليها تلك المجالات التي تم تحديدها وما هي الفائدة المرجوة؟

48- يعتقد العديد من الأعضاء والمراقبين في أن وضع مواصفات لهيئة الدستور الغذائي للأغذية الجديدة/ مصادر الأغذية الجديدة من شأنه أن يساعد على تعزيز حماية صحة الإنسان على المستوى العالمي، وممارسات التجارة العادلة، وتوفير إطار تنظيمي عالمي أكثر تناســقًا لهذه المنتجات وتقديم أدوات مفيدة لســلطات الرقابة والإنفاذ. ويجب أن تكون هذه المواصــفات الجديدة أو المعدلة مرنة بما يكفي لتجنب تقييد الابتكار والسـماح بأقصـى قدر من المرونة في التكنولوجيا المسـتخدمة لإنتاج الأغذية. ويعتبر أعضـاء آخرون أنه يمكن للجان المحددة اسـتخدام الآليات الموجودة لتقييم ما إذا كانت المواصـفات الحالية يمكنها أن تعالج بشـكل جيد القضـايا التي تم تحديدها في الرسالة التي تم تعميمها.

كيف توصي بإعطاء القضايا التي حددتها الأولية في ما يخص مواصفات هيئة الدستور الغذائي؟

49- اعتقدت مجموعة من الأعضـاء أنه يمكن اسـتخدام إجراءات هيئة الدسـتور الغذائي لتحديد القضـايا الرئيسـية، واقترحت أن تقدم اللجنة التنفيذية لهيئة الدســـتور الغذائي المشـــورة للهيئة المعنية بتحديد الأولويات فيما يخص القضـــايا التي تؤثر على عدد من

اللجان. وطرحت مجموعة أخرى من الأعضاء اقتراحًا بشأن القضايا التي ينبغي ترتيبها حسب الأولوية. وكأولوية أولى، سيضع معظم الأعضاء مواصفات تخص سلامة الأغذية ونظافتها، ثم مواصفات تخص التغذية والتوسيم.

ما هو تقييمك للأساس العلمي المطلوب للعمل على القضايا المحددة؟

50- اعتبر العديد من الأعضاء أن تلقي المشورة من الهيئات العلمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ستكون ضرورية مع الأخذ بنهج "الصحة الواحدة" لتقييم مخاطر سلامة الأغذية. ووفقًا للعملية الواردة في دليل الاجراءات لاقتراح عمل جديد أو مراجعة مواصفة ما، سيحتاج الاقتراح إلى تحديد أي متطلبات للمشورة العلمية المتخصصة وتوافرها. ومن خلال هذه العملية، يمكن تقييم ما إذا كانت هيئات الخبراء الحالية هي في وضع جيد يسمح بتقديم المشورة اللازمة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنه سيتم استكشاف خيارات إضافية. وأعرب أحد المراقبين عن قلقه بشأن جودة الأدبيات المتاحة ورأى أنه لم يتم إحراز تقدم يذكر حتى الآن.

51- أشار الأعضاء إلى الحاجة إلى توفر بيانات حول ما يلي:

- الجوانب الغذائية.
- تأثير عمليات الإنتاج على الأغذية الجديدة.
- التاريخ الغذائي للمصدر الأصلي للغذاء الجديد.
- الاستخدام المقصود للغذاء الجديد وكمية الاستهلاك المتوقعة.
- معلومات عن الاستهلاك البشري السابق للغذاء الجديد.
- المعلومات الميكروبيولوجية ذات الصلة بالغذاء الجديد.
- مدى سمّية الغذاء أو مكوناته.
- مدى الحساسية للمنتج الجديد أو بعض مكوناته.

ما هي المعلومات أو الأدلة أو التحليلات الإضافية التي ستكون مطلوبة من أجل وضع مقترحات العمل الجديدة لأي من القضايا التي حددتها في إجابتك على السؤال (أ)؟

52- اتفق العديد من الأعضاء على أنه بمجرد التأكد من سلامتها، فإن معلومات المستهلك، ومفهوم ومدى قبول الاغذية الجديدة ومصادر الغذاء الجديدة كانت من المحددات الرئيسية لمساهمتهم الناجحة في النظم الغذائية الصحية من النظم الغذائية المستدامة. واقترح عضو آخر أنه من أجل إعداد المواصفات و/ أو الإرشادات الخاصة بمصادر الأغذية وأنظمة الإنتاج الجديدة، يمكن جمع البيانات المتعلقة بالاستهلاك من الأعضاء. وستعتمد الحاجة إلى عمل جديد أيضًا على الطبيعة المحددة للأغذية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الغرض من الأغذية هذه.

مناهج تطوير مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

53- أعرب معظم الأعضاء عن اعتقادهم بأن النظر في نهج جديدة لتطوير مواصفات إضافية سابق لأوانه. وقد تساعد المعلومات التي يتم تلقيها من رسالة التعميم هذه في تحديد ما إذا كانت هناك قضايا ناشئة رئيسية يمكن أن تقدم لجان هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة المزيد من النصائح بشأنها. وبخلاف ذلك، فقد تم النظر في العملية الحالية لاقتراح عمل جديد، شريطة تحديد الآلية اللازمة لتقييم أي لجنة/ لجان هي الأفضل لمعالجة القضية المعينة. كما اقترح بعض الأعضاء والمراقبين أنه يجب في البداية تناول العمل بشكل عمودي بالنسبة للمنتجات، وثم بشكل أفقي بالنسبة للمواصفات أو النصوص العامة.

تتبع هيئة الدستور الغذائي بالفعل مجموعة من آليات العمل (على سبيل المثال، اللجان (بعضها مؤجل إلى أجل غير مسمى مع إمكانية إعادة تنشيطها)، وفرق العمل، ومجموعات العمل، والمسائل المحالة، ومجموعات العمل المشتركة بين اللجان).

(1) هل تزود هذه الآليات هيئة الدستور الغذائي بالأدوات الكافية لمعالجة القضايا التي حددتها؟

54- اتفق الأعضاء والمراقبون الذين أجابوا عن هذا السؤال على أن غالبية القضايا المتعلقة بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج يمكن معالجتها من قبل اللجان الدائمة المعنية بالمواضيع العامة وتقع ضمن التفويضات الحالية لتلك اللجان. ومع ذلك، بناء على ما تمت الإشارة إليه في الردود على الأسئلة الأخرى، يمكن الاستنتاج بأن الأعضاء والمراقبين الآخرين لا يوافقون ولن يعتبروا هيكليات هيئة الدستور الغذائي الحالية كافية.

(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف يمكن استخدام هذه الآليات بشكل أفضل للقيام بذلك؟ (على سبيل المثال، إذا لم يكن هناك نقطة دخول واضحة للجنة لمقترح عمل جديد، كيف يمكن اعتبار ذلك ضمن الهيكلية الحالية؟).

55- واقترح بعض الأعضاء أن يبدأ العمل المقترح بالتشاور مع خبراء منظمة الأغذية والزراعة حتى يتمكنوا من توفير أساس/ إرشادات لوضع مواصفات أو إرشادات يتم وضعها مع هذه القضايا. وأعرب أعضاء آخرون وأحد المراقبين عن اعتقادهم أنه سيكون من الأفضل أن تقوم هيئة الدستور الغذائي إما بإنشاء فريق عمل حكومي دولي متخصص مع تفويض محدد للعمل على هذه الموضوعات الناشئة أو إنشاء مجموعة عمل.

(3) هل تعتقد أن أدوات هيئة الدستور الغذائي الحالية بحاجة إلى التعديل لضمان مرونتها بشكل كافٍ للعمل على هذه القضايا، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكننا النظر في أي آليات عمل جديدة/ إضافية (على سبيل المثال، توسيع/ مراجعة اختصاصات اللجان)، أو هل نحتاج إلى ذلك؟

56- اتفق العديد من الأعضاء على أن آليات عمل هيئة الدستور الغذائي الحالية كافية لمعالجة القضايا الناشئة. ومع ذلك، اقترح أعضاء آخرون أنه ينبغي إعطاء مزيد من المرونة للجان هيئة الدستور الغذائي القائمة لضمان أن بعض القضايا الجديدة يمكن النظر فيها أو معالجتها. واقترح بعض الأعضاء وجوب قيام جميع لجان هيئة الدستور الغذائي بمراجعة وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحديث أي مواصفات أو إرشادات أو مدونات سلوك ضمن نطاقها للتطرق إلى هذه الأغذية الجديدة وتقديم تقرير إلى هيئة الدستور الغذائي بشأن النتائج والتوصيات الخاصة بالعمل الجديد المحتمل في هذا المجال. واعتبر أعضاء آخرون وأحد المراقبين أن النظم الجديدة للأغذية والإنتاج قيد التطوير وهي تتوسع بسرعة مع تطوير تكنولوجيا الأغذية، وبالتالي فإن إنشاء لجنة جديدة لهيئة الدستور الغذائي أو فريق عمل هو أمر ضروري لإدارة السلامة الوقائية والإبلاغ عن المخاطر بشأن هذه القضايا.

المضي قُدماً لهيئة الدستور الغذائي نحو نظم جديدة للأغذية والإنتاج.

57- لقد تم تحديد فئتين رئيسيتين من الخيارات من بين الردود على رسالة التعميم كمسارات محتملة لهيئة الدستور الغذائي لبدء العمل على النظم الجديدة للأغذية والانتاج. فمن ناحية، أعرب الأعضاء والمراقبون عن ارتياحهم لكون هيكلية الدستور الغذائي الحالي مُعدة بشكل يتوائم مع النظم الجديدة للأغذية والإنتاج، بينما أعرب آخرون عن الحاجة إلى إنشاء هيكل جديد.

تتميز هيكليات هيئة الدستور الغذائي الحالية بالمرونة الكافية لبدء العمل على النظم الجديدة للأغذية والإنتاج.

58- في إطار هيكليات وآليات هيئة الدستور الغذائي الحالية، يمكن مراعاة ما يلي:

(أ) يجب تقديم مقترحات عمل جديدة إلى هيئة الدستور الغذائي وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في دليل الإجراءات.

- تم ذكر إجراءات وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة مع التركيز بشكل خاص على المراجعة النقدية:
  - قبل الموافقة على القيام بعملية التطوير، يجب أن يكون كل اقتراح لأي عمل جديد أو مراجعة لمواصفة مصحوبًا بوثيقة مشروع، تعدها اللجنة أو العضو الذي يقترح عملًا جديدًا أو تنقيحًا لمواصفة ما. ومن ثم تتخذ هيئة الدستور الغذائي قرارًا للقيام بعمل جديد أو مراجعة مواصفات معينة مع الأخذ في نظر الاعتبار المراجعة النقدية التي تجريها اللجنة التنفيذية.

(ب) إعطاء المزيد من المرونة للهيئات الفرعية الحالية لضمان قدرتها على التطرق إلى السيناريو الجديد الخاصة بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج.

(ج) ينبغي أن تنظر اللجان الدائمة في القضايا التي أثيرت في الرد الجماعي على رسالة التعميم (2022/06/OCS-CCEXEC) لتحديد القضايا التي تقع ضمن نطاق عملها، والبحث عن معلومات إضافية بشأن المنتجات/ طرق الإنتاج المستخدمة في التجارة الدولية، وتطوير نهج لإدارة العمل بشأن القضايا التي حددها الأعضاء، بما في ذلك طلب المشورة العلمية من هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية و/ أو استشارة الخبراء. فعلى سبيل المثال:

(1) ستتم تغطية موضوع التوسيم إلى حد كبير من خلال مواصفات التوسيم العامة الحالية لهيئة الدستور الغذائي. وعندما تكون هناك حاجة إلى عملية توسيم محددة لأن غذاءً نوعًا جديدًا من الأغذية قد يتطلب النظر في متطلبات التوسيم المتعلقة بالمواد المسببة للحساسية، كما هو الحال مع بعض الحشرات، أو قضايا تتعلق بتسمية بعض بدائل البروتين النباتية، يمكن عندها تطوير هذا الأمر في لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية.

(2) يمكن تقديم موضوع الأطعمة المصنعة بما في ذلك اللحوم المستزرعة إلى لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية.

(3) يمكن للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة النظر في قضايا التغذية، مثل التوقعات الغذائية للمستهلكين الذين لديهم محتوى غذائي متنوع لبدائل الحليب.

الهيئات الفرعية الحالية/ النشطة ليست كافية أو مستعدة بشكلٍ كافٍ لبدء العمل في النظم الجديدة للأغذية والانتاج، وهناك حاجة إلى إنشاء هيئة فرعية جديدة معنية بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج و/ أو مراجعة الإجراءات و/ أو اختصاصات الهيئات الفرعية القائمة. فعلى سبيل المثال:

59- شملت الاقتراحات المتعلقة بهذا الرأي ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة جديدة معنية بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج؛

(ب) إعطاء المزيد من المرونة للهيئات الفرعية الحالية لضمان قدرتها على التعامل مع السيناريو الجديد المتعلق بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج، وقد يعني هذا مراجعة/ تعديل اختصاصاتها؛

(ج) تشكيل فريق عمل؛

(د) تنشيط الهيئات الفرعية التي هي في الوقت الحالي مؤجّلة إلى أجل غير مسمى.

60- شدّد أحد الأعضاء على أنه يعتقد بأن أنواع الأغذية الجديدة المذكورة في الوثيقة هي أغذية لا تتعلق بنوع معين من التجارة، ولا يتم استهلاكها في جميع أنحاء العالم أو حتى على المستوى الإقليمي، كما لم يتم تحديد القضايا ذات الصلة بها والتي تبرر حاليًا تطوير المواصفات في هذا الصدد، وهو الغرض من هيئة الدستور الغذائي. لذلك، لن يكون هناك ما يبرر تخصيص الموارد أو إعطاء الأولوية لهذه المسألة في وقت تكون فيه الميزانية محدودة، كما يتجلى ذلك سنويًا، مع وجود قضايا ذات صلة تؤثر على التجارة في الوقت الحالي. وقد تحتاج هذه القضايا الجديدة إلى المعالجة في هذه المرحلة من قبل الهيئات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي يكون البحث أولويتها.